

مواهب الجليل لشرح مختصر خليل

باعه عالما بإحرامه فليس له تحليله وإن باعه ولم يعلم بإحرامه قال في التوضيح تبعا لابن عبد السلام إنه ينبغي أن يكون له تحليله كما قال إذا تزوج العبد بغير إذن سيده انتهى وقد صرح به القاضي سند في هذا الباب وإنا أعلم تنبيه ما ذكره المصنف من أن للمشتري رده مقيد بما إذا لم يقرب الإحلال قاله في المدونة ونقله ابن الحاجب وإنا أعلم وإن أذن فأفسد لم يلزمه إذن للقضاء على الأصح ش الأصح قال فيه سند هو الأظهر ومثل ذلك إذا أحرم بغير إذنه وأمضاه سيده فأفسده لم يلزمه إذن للقضاء قاله سند انتهى فرع قال سند فلو أذن له ففاته الحج فقال في الموازية عليه القضاء إذا عتق وعلى قول أصبغ له أن يقضي قبل العتق كما لو أفسد والأول أبين انتهى ونقل كلام الموازية في التوضيح والمناسك واقتصر عليه فرع قال سند إثر مسألة ما إذا أذن له ففاته فإن أراد لما فاته أن يعتزل ليحل وأراد سيده منعه وإحلاله مكانه فقال أشهب في الموازية إن كان قريبا فلا يمنعه وإن كان بعيدا فله أن يمنعه فإذا ما أن يبقى إلى قابل على إحرامه وإما أن يأذن له في فسخه في عمرة انتهى ونقله ابن عبد السلام مع الفرع الأول وفرق بينهما في التوضيح فساق هذا الفرع في غير محله فصار مشكلا وإنا أعلم باب في الزكاة فصل في كيفية ووجوب الزكاة قطع مميز يناكح تمام الحلوق والودجين من المقدم بلا رفع قبل التمام هذا هو